مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــ المجلد: 10 / العـدد:02 (جويلية2022) ص 571– 589
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

مقومات الدولة الشمولية بوصفها سمة القرن العشرين حنة آرانت أنموذجا

The Fundamental Principles of The Totalitarian State as a Feature of The Twentieth Century "Hannah Arendt as a Model"

الأستاذ: زين العابدين شنافي[1]
Zinelaabidine CHENAFI
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، Zinelaabidine.chenafi@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/21	تاريخ القبول: 2022/02/12	تاريخ النشر: 2022/07/14

الملخص: شهد القرن العشرون شكلا جديدا للهيمنة داخل المجال الأوربي متجسدا في الظاهرة الكليانية (الدولة الشمولية)، ومن هنا حاولت حنة آرانت وضع اليد على مكمن الخلل الذي لم يستطع الإنسان الحديث استيعابه وفك شيفراته، محاولة بأسلوبها النقدي المحترف كشف الستار عن الأزمة التي اصطدمت بها أوروبا، وذلك من خلال أهم مؤلفاتها: "أسس التوتاليتارية" الصادر عام 1951، وتكمن قيمة هذا المؤلف الأساسية في تحليل مختلف مظاهر التوتاليتارية وأساليبها المختلفة المتمثلة في القمع والعمل على طمس إنسانية الإنسان.

الكلمات المفتاحية: التوتاليتارية (الشمولية) – المجال السياسي – العقل الغربي – العنف – الإيديولوجيا – الدعاية الإعلامية – الإرهاب المنظم.

Abstract: The contemporary era witnessed a new hegemonic control within the European sphere which was the most important phenomenon of the twentieth century. It was called the Totalitarianism or (the totalitarian state). This issue led the philosopher Hannah Arendt to an attempt to understand and decipher it using her professional critical methods to unveil the crisis that shocked Europe in the twentieth century. In 1951, the philosopher Arendt published one of her most important books "the origins of totalitarianism". It aimed at analyzing the various methods of totalitarianism in organizing oppression and dehumanization of people.

Key Words: Totalitarianism - The politician sphere - The western thinking – Violence - Ideology - Media propaganda - The organized terrorism**.**

[1] **المؤلف المرسل**: أ. زين العابدين شنافي، **الإميل**: chenafizinelaabidine@gmail.com

1.مقدمة:

تنطلق المفكرة الألمانية حنة آرانت (1906–1975) من فكرة مركزية مفادها أن الفكر السياسي أصبح عاجزا عن فهم الواقع السياسي الإنساني الجديد، وهو الواقع المتمثل في صحراء المد الشمولي والسيطرة الكاملة للعالم والوجود معا؛ أي تنامي المد الشمولي في الساحة السياسية كقطيعة عرفها تاريخ الإنسانية عامة والتاريخ الغربي خاصة. عرف مرحلتين مختلفتين: الأولى تكمن في العصر الحديث كمرحلة تاريخية تحددت نشأتها بظهور العلوم الحديثة في القرن السابع عشر، ثم انبثاق الثورات الأساسية المتعاقبة في القرن الثامن عشر، مرورا بالثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، في حين كانت بداية المرحلة الثانية بما عقب الحرب العالمية الأولى من مآسي أعادت بلورة المفاهيم الأساسية التي اطمأن إليها العقل الغربي طيلة تاريخه–318 Arendt, 1961et 1983, pp.) . 319)

وبهذا تكون الأزمة السياسية التي عرفها الإنسان الحديث هي أزمة يضيع في ثناياها الفهم، ويكون العقل غير قادر على إدراك حقيقة ما يحدث في العالم المحيط به، مما يعني عجز الإنسان الحديث عن إصدار حكم يربطه بواقعه وبعالمه، مما يجعل من الأزمة المرتبطة بالعقل "أزمة ملكة الحكم"، كما منحت أرندت أهمية وعناية كبيرة لمشكلة الحكم وملكته لدى الإنسان، حيث أضحت أزمة يعاني منها الإنسان في الأزمنة الحديثة والمعاصرة .

إن رفض مفاهيم التراث الفلسفي قد عبّر عنه فلاسفة لاحقون من أمثال ماركس ونيتشه وكيركغارد وأحدثوا مع هذه المفاهيم قطيعة نهائية تعبر عن الاندهاش المذهل والغريب من واقع لم يعهده العقل الفلسفي الغربي، واقع الصحراء التوتاليتارية وما تحمله من مفاهيم جديدة وتراث لم يسبق للإنسان الغربي التعامل معه، فالتراث الغربي قد واجه هذا الواقع الجديد بالصمت وعدم القدرة على الفهم، "أي عدم قدرة العقل وتمكينه من فهم وفك شفرات هذا الواقع الجديد، لذلك كان اندهاش واستغراب هؤلاء الفلاسفة من صمت التراث الغربي إزاء الواقع الشمولي التوتاليتاري باعتباره واقعا لا سابق له في التاريخ (Arendt, 1972, p. 40) .

لقد كانت هنالك قناعة راسخة لدى حنة آرانت بتلك المقاربة الفلسفية والتي عبرت عن وحدة فلسفية تجمع تيارات ثلاثة وإن كان هناك اختلاف بين ماركس ونيتشه وكيركغارد، فإن الجامع بينهما موضوع واحد، ألا وهو استبدال إنسان التراث بإنسان جديد حامل لخصائص غير معروفة في زمن الحداثة؛ فقد استطاع كيركغارد الاستغناء عن التصور العقلاني للإنسان الذي رامت الفلسفة التأسيس له بإرساء دعائم فهم جديدة للإنسان أساسه التجربة المعيشية، تجربة تعبّر عن معاناة الإنسان تجاه العالم والوجود؛ أما ماركس فقد استبدل إنسان الفلسفة بالإنسان الواقعي الذي تتحدد ماهيته بقدرته على الإنتاج، في حين دافع نيتشه في إنتاج الحياة والقدرة على تحصيل أسباب

الإرادة والرقي في غمارها، ليكون التوجه نحو الإنسان الأعلى محل إنسان الفلسفة المنحط (Arendt, 1972, p. 51) .

فقد كانت هذه الآراء والمحاولات الجادة بمثابة زعزعة وخلخلة التراث الغربي من خلال استبدال الإنسان والكشف عن تصور جديد له.

وما يجدر ذكره في هذا الصدد هو أن المفكرة الألمانية آرانت ومن خلال مقاربتها لمواقف كل من نيتشه وماركس وكيركغارد قد رصدت تلك الهوة الزمنية التي كانت تفصل العقل الغربي عن ماضيه وتراثه الفلسفي والسياسي، ولعل وعيها يمثل هذه القطيعة هو ما مكنها من رؤية تاريخ الفكر الغربي من خلال تباعده المستمر عن واقعه الجديد، هذا الأخير الذي لم يستطع العقل الغربي فهم راهنه، مما يجعل أزمة الإنسان الحديث أزمة تجد جذورها في هذه العلاقة المتوترة، أزمة توجت بتصاعد المد التوتاليتاري كواقع لم يدركه الإنسان الحديث ولم يستطع فك شفراته.

كان بزوغ الدولة الكليانية بمثابة الصدمة وتجلٍ من تجليات الأزمة السياسية التي لم يسبق للعقل الغربي السياسي أن عرف مثل هذا النوع الجديد للدولة الحديثة، والتغيير الجذري الراديكالي لأنظمة الحكم، معبرة عن نفسها بأساليب لم يسبق التطرق لها في أنظمة الحكم التقليدية، وبذلك فقد شهدت بدايات القرن العشرين تصاعدا لمثل هذه الأنظمة الراديكالية بطابعها الإيديولوجي، مثيرا بذلك جملة من الأسئلة لعل أبرزها: ما هي المقومات الرئيسة التي تأثثت عليها الدولة الكليانية بوصف هذه الأخيرة سمة القرن العشرين؟ وهل كانت بوادر تناميها إعلانا صريحا لواقع الأزمة التي عرفتها أزمنة العصور الحديثة؟.

كما يجدر بنا في هذا المقام إبراز الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية، الذي تمحور أساسا حول بزوغ فجر المد الشمولي التوتاليتاري كأسلوب جديد للهيمنة والتسلط، والتعبير عن نفسه كنظام سياسي أحادي متحكم في جميع جوانب الحياة الفردية والاجتماعية والسياسية من خلال القسوة الفكرية على إنسانية الإنسان، الذي كان بمثابة الدافع في انبثاق تفكير نقدي جديد يبحث في ماهية الانسان والسياسة تمثل في فكر وفلسفة المفكرة الألمانية حنة آرانت، فقد حاولت هذه المفكرة التعبير عن همها وقلقها الفكري السياسي تجاه ما أدى إلى تخريب الجسم السياسي الغربي، ورصد معالم أزمة الإنسان الغربي في العصر الحديث، فقد تجسد فكر أرادت السياسي كرد فعل سياسي إيجابي تجاه تاريخ الأنظمة الشمولية، والتي طغت بأساليبها البيروقراطية وطبائعها العنفوانية في بداية القرن العشرين، متتبعا في ذلك المنهج التحليلي، باعتباره الأنسب من الناحية المعرفية، إذ إن الالتزام بالقاعدة المنهجية يقتضي أن تكون نوعية المنهج من نفس الطبيعة التي تتحكم في الموضوع المدروس وتحدد خصائصه، على أن يدعم هذا

المنهج التحليلي بجملة من الإجراءات المعرفية الأخرى حسب طبيعة الانشغال وتمشي مساره كإجرائية النقد المقارنة، من أجل منح الموضوع المدروس حقه من الفهم والتحليل، عبر التحليل المركز الذي قامت به آرانت في دراستها للأنظمة الشمولية والمنكمشة بأيديولوجياتها وراء الممارسات الديمقراطية .

لقد كان الحديث عن الدولة الشمولية كتواجد سياسي واجتماعي في مطلع القرن العشرين؛ وشكل جديد لأنظمة الحكم التي عرفتها الساحة السياسية الأوربية، في خضم ما يعرف بالحروب العالمية التي شهدتها الإنسانية قاطبة، والتي كانت لها الأثر في نفسية الإنسان الأوربي، فالشمولية أو الدولة الكليانية هي ذلك النظام الجديد الذي تحتل فيه "الدولة جميع السلطة والنفوذ، على حساب الفرد الذي يفقد قيمته الذاتية وينحصر دوره في الطاعة والخضوع، بحيث تستمد الدولة سلطتها من مصدر متعال، لا من المواطنين أنفسهم". (سعيد، 2004، صفحة 879)

فقد برزت ملامح الدولة الكليانية من خلال التوجه نحو تحقيق الدمج والوحدة الكلية لكل مجالات الحياة في المجتمع دون استثناء، فكان ذلك نفي صريح لأحد المكونات الرئيسية في الحضارة الغربية ألا وهو المجتمع المدني ومؤسساته المكونة لجوانب الوجود الاجتماعي، باعتبار أن المجتمع المدني هو الذي يجعل الأفراد مترابطين ومتفاعلين فيما بينهم، وأفراد مستقلين عن بعضهم البعض وعن الدولة.

فأساس المجتمع المدني هو الفرد المتمدن والفعال الذي تكون له الحقوق الكاملة، وبذلك يكون مسؤولا عن أفعاله أمام المجتمع، في حين أن الدولة الشمولية في أسلوبها الجديد وغير المسبوق يجعل من الفرد يذوب في الشعب (الجماهير).

فالإنسان الأوربي أمام نمط جديد من الحياة يجعله يفقد إنسانيته، لذلك يشهد هذا العصر شكلا جديدا للهيمنة داخل المجال الأوربي متجسدا في ظاهرة الشمولية؛ ومن هنا حاولت حنة آرانت وضع اليد على هذه الأزمة التي لم يستطع الإنسان الحديث استيعابها وفك شيفراتها، محاولة بأسلوبها النقدي المحترف كشف الستار عن الأزمة التي اصطدمت بها أوربا من خلال تحليلها لأبرز ظاهرة عرفها القرن العشرين، وذلك في كتابها "أسس التوتاليتارية" الصادر عام1951، حيث تكمن قيمة هذا المؤلف الأساسية في تحليل مختلف مظاهر التوتاليتارية وأساليبها المختلفة المتجلية في القمع والعمل على طمس إنسانية الإنسان، وقد كان الطابع الأساسي لهذه القراءة إبراز مدى امتلاك الفيلسوفة الألمانية لنزعة نقدية ووجدانية تجاه التوتاليتارية وتعرية أساليبها الهمجية في سحق الشخصية الإنسانية، كما تؤكد ذلك من زاوية أخرى أن الدولة الشمولية تشكلت أساسا على الشيوعية الستالينية والنازية والفاشية، وقد ظهرت إلى الوجود بسبب انهيار البنية السياسية التقليدية بعد الحرب العالمية الأولى، فالدولة التوتاليتارية تعمل على احتواء والاستيلاء على الماضي والحاضر والمستقبل، أي مصادرة جميع مظاهر الحياة،

ومدى ارتباطها بالواقع والآفاق، فلا قيمة للزمن الماضي والحاضر والمستقبل لما تحمله من سر في نياتها وإراداتها وغاياتها، فتعتبر الشمولية من نازية وفاشية وشيوعية قوى مرتبطة بتقاليد الإيديولوجية الكونية الكبرى، والبدائل التوتاليتارية هي بمثابة القوى الراديكالية (الجذرية)، وإبراز سر عنفوانها في الأزمنة الحديثة والعاصفة التي عرفتها أوربا، خاصة في زمن انكسار المفاهيم والقيم والمؤسسات، ولذلك فالواقع السياسي الأوربي عرف شكل جديد للسيطرة والهيمنة يتناغم مع الغاية الفعلية للإيديولوجية المعلنة وشعاراتها المختلفة، من اجتماعية طبقية، أو عرقية قومية.

وبذلك يكون فجر المد الشمولي، بمثابة الخصوصية اللازمة البنيوية الشاملة والحادة في مراحل الانعطاف الحاسمة التي اكتسحت الساحة السياسية الأوربية، منبنية في منظومة نظرية إيديولوجية وعملية سياسية، بحيث تستقطب صور مشوهة وخليط من القيم النفسية والسياسية كأوهام وخيال شعبي، بحيث يجعل من هذا المد الشمولي كتلة ترفع صيرورتها إلى مصاف القدر المحتوم، فالصعود التوتاليتاري استحكام وسيطرة واستبداد لكل مظاهر الحياة الإنسانية، على اعتبار أنه إنتاج روحي وفكري ثقافي علمي ومثلته قوى سياسية كبرى في مطلع القرن العشرين، فكانت روسيا كقوة روحية تتصدر المقدمة العالمية، وألمانيا كإشعاع فلسفي عالمي ومنظومات المطلق الروحي والأخلاقي، أما إيطاليا فهي بمثابة الأنا الأوربية المادية والروحية، وقد ظهرت هذه الدولة الشمولية في أقوى البلدان وأضعفها، أي أقواها من حيث الاحتمال والإمكانية، وأضعفها من حيث الفعل والواقع؛ فالشمولية من وجهة نظر المفكرة الألمانية "مؤسسة سياسية جديدة كليا" قامت بتدمير كل التقاليد الاجتماعية، القانونية والسياسية للدول التي تحكمها، والنظام الشمولي يحول دائما جميع الطبقات إلى جماهير، فيبدل النظام بأحزاب وليس بدكتاتوريات ذات حزب واحد، ولكن بحزب للجماهير ينقل مركز سلطة الجيش والأمن، ويضع في التنفيذ سياسة خارجية تريد الهيمنة على العالم" (علي نيوف، د سنة، صفحة 152)

فهذه الأنظمة التوتاليتارية عملت على إرساء منظومة تسلطية تفقد الإنسان إنسانيته، وتجعل منه عنصرا فعالا في حشود من الجماهير أو الرعاع المبتهجة والمتحمسة فيما تقوم به الدولة من جرائم تجاهه وتجاه المجتمع، ومن هنا فتجمع الشمولية بين طابعها المجرم من جهة، وحصول التأييد من الجماهير من جهة أخرى؛ وما هو غني عن البيان القول بأن الشمولية كنظام سياسي يعمل على تضافر الجهود "لحرمان الضحايا من أي مظاهر الهوية، سواء كان مدنيا أم نفسيا. (ليشته، 2008، صفحة 369)

فإذا كانت الشمولية ميزة اتسم بها القرن العشرون، فهي في حد ذاتها حاملة لخصائص ومميزات يمكن إجمالها فيما يلي:

2. الشمولية ظاهرة جماهيرية بامتياز:

تنطلق حنة آرانت في تحديد معنى دقيق لمفردة الجماهير، غير المعنى الذي تقدمه الماركسية أو الاشتراكية، والذي يشير إلى الطبقات الكادحة، فهي عبارة عن تكتلات جماهيرية تريد التحرك والقيام بسلوكيات وأفكار شمولية وليست عبارة عن طبقات، بمعنى أخر ليست عبارة عن مجموعة منتظمة مبنية، حاملة لهوية وأهداف واضحة ودقيقة في البناء الاجتماعي الكامل، بقدر ما هي عبارة عن مجموعات غير متبلورة ولا شكل لها " (علي نيوف، د سنة، صفحة 153)، مما يؤكد من زاوية أخرى بأن الحركات التوتاليتارية لم تر الوجود الحقيقي إلا من خلال هذا الحشد الكبير والأعداد الهائلة، "فالحركات التوتاليتارية تتبع قوة الأعداد وحدها، بحيث تبدو الأنظمة التوتاليتارية محالة في بلدان ذات تعداد سكاني محدود نسبيا" (آردنت، 1993، صفحة 34)، على اعتبار أن هذه الحركات التوتاليتارية عملت على تنظيم الجماهير ونجحت في ذلك، خلافا للأحزاب القديمة التي كانت قائمة على المصالح، والتي تهتم بالطبقات، خاصة في الأمم الأوربية.

في مقابل الدول الإنجلوساكسونية التي اهتمت بالمواطنين ذوي المصالح وبتأثير الآراء العامة في مسار الشؤون المحلية، فالوجود التوتاليتاري في حقيقته هو وجود جماهيري كضرورة وحتمية، وهذا ما أكدته آرانت في قولها: "إن الأنظمة التوتاليتارية أيا كان أمد سلطانها، والقادة التوتاليتاريين، طالما بقوا على قيد الحياة، أن هؤلاء يبسطون سلطتهم مستندين إلى الجماهير حتى النهاية" . (آرندت، 1993، صفحة 34)

فهتلر بلغ السلطة بصورة شرعية من خلال قاعدة الأغلبية الحاكمة، وكان التمسك بزمام السلطة له ولستالين على جماهير من الشعوب العريضة مرهونا برضى الجماهير وثقتها، فالحشود الجماهيرية كانت كأرضية أعدتها التوتاليتارية من أجل استلام زمام السلطة، وحتى ألمانيا النازية لم يكن لها العدد الكافي الذي يسمح بتنمية هذا الشكل الجديد المتمثل في النظام التوتاليتاري ولو لم توفر لها الحملات الشرقية لتلك الجماهير البشرية العظيمة، وبذلك تكون الجماهير الشعبية بمثابة المقوم الأساسي الذي بدونه لن يكون هناك نظام توتاليتاري حقيقي.

3. اللامبالاة وتدمير الجماهير :

1.3- اللامبالاة:

تعتبر اللامبالاة من السمات الأساسية التي منها انطلقت الحركات التوتاليتارية من نازية ألمانية، وحركات شيوعية في أوربا، بحيث جذبت إليها أنصارا جماهيرية من الناس اللامبالين في الظاهر، على اعتبار أنهم كانوا موضع استبعاد ورفض الأحزاب الأخرى جميعها، واعتبارهم غاية في الحماقة والبلادة، وهذا ما جعلهم موضع عدم

اهتمام، كذلك عدم مقدرة هذه الغالبية المنتسبة للجماهير اللامبالية من الظهور على الساحة السياسية من قبل، فهذه الجماهير توجد بالقوة في كل البلدان، باعتبارها تمثل غالبية الشرائح العريضة من الناس الحياديين اللامبالين سياسيا.

وما كانت تسعى الحركات التوتاليتارية إلى تحقيقه من خلال إعجاب هؤلاء الجماهير اللامبالين بأعمال العنف والترحيب بها، مما يوحي لنا بأن اللامبالاة مثلت عاملا أساسيا ومهما في صيرورة الحركات التوتاليتارية واللامبالاة الصادقة التي تلازم المنطوين تحت لوائها: لكن كان ممكنا أن يقدر المرء عدم اهتزاز قناعات النازي أو البلشفي حيث ترتكب الجرائم في حق أناس لا ينتمون إلى الحركة موضوع التآمر المزعوم، أو يكونوا أعداء لها. فالجانب المحير إزاء ذهول العالم المتمدن هو استعداد الجماهير اللامبالية لإعانة متهميهم، ويتلفظون بأنفسهم حكم إعدامهم، شرط ألا يمس مركز عضويتهم في الحركة، فيكون هذا التعصب بمثابة المقوم الذي من خلاله تضمن الحركات التوتاليتارية وجودها واستمراريتها. وقد أكدت آرانت هذا الجانب الدرامي من الأعمال والأفعال التي تعبر عن تعصب وتسلط الحركات التوتاليتارية وابتذالها لهذه الجماهير اللامبالية، "باعتبارهم جماهير البشر المكدسة بها، تعامل وكأن لم يعد لها وجود، وكأن ما يحدث لها لم يعد يهم أحدا، وكأنهم ماتوا بالفعل، بحيث نقلتهم روح شريرة ثم بعثتهم في منطقة ما بين الوجود والعدم أو الموت والحياة، قبل أن تجعلهم ينتقلون إلى السلام الأبدي" (بول، بيللامي، 2009، صفحة 266)، فاللامبالاة الجماهيرية التي كانت سببا ونتيجة لانهيار البنية الاجتماعية الداخلية، لا تعدو أن تكون مجرد "حالة مرضية تؤدي إلى نتائج خطيرة، حيث إن اللامبالاة في جميع الأحوال ستسمح لهته الجماهير بالقبول والاعتقاد والعمل خلف الإيديولوجيات الشمولية، وحتى القبول بالموت. فهي تحرر ما بداخلهم من شعور إجرامي وتطلق غريزة الموت " (علي نيوف، د سنة، صفحة 155)

ومن أجل التأكيد على هذه الحالة المرضية والحفاظ عليها من قبل الحركات التوتاليتارية، تسهر هذه الأخيرة على منع أي بناء وتأسيس لأي جماعة مستقلة، يمكنها أن تغير في البنية والجوهر لدى الجماهير، وبذلك تسعى إلى القضاء على جميع الجماعات الاجتماعية التي لم تخلقها هذه الأنظمة بيدها، والتي لا تقودها بنفسها مهما كان سبب وجودها: جماعات سياسية، نقابية، عمالية، عرقية... وتكون أي جماعة خارجة عن سلطتها بمثابة العدو اللدود، والذي يكون بمثابة المهدد لكيانها بشكل دائم.

2.3 تدمير الجماهير:

أما في ما يتعلق بتدمير الجماهير فهو قيام الحركات التوتاليتارية بتحويل الشعب إلى جماهير ضائعة وتائهة فارغة من المعنى الروحي، إذ عملت هذه الحركات على إحداث قطيعة مع التضامن التقليدي مما يساعدهم على

تدمير المجتمع من أجل الذهاب إلى عمق منطقهم في التفكير، فالدولة الشمولية من هذا المنطلق قامت بتفكيك بنية المجتمع عبر إعادته إلى مكوناته التقليدية العرقية والدينية الطائفية مع تفكيك يعزل بعضها عن بعض، وتستخدم في ذلك قاعدة فرق تسد في جميع ميادين الحياة، وبذلك يكون المجتمع حاملا لهوية غامضة لجماعاته المكونة له، فالحركات التوتاليتارية كانت أحوج إلى ظروف خاصة "تكون فيها الجماهير مفتتة ومشظاة، منها إلى غياب بنية مجتمع يتشكل من جماهير. ذلك ما يتضح تماما للمرء إذ يقارن بين النازية والبلشفية، اللتان نشأتا كل في بلادها على التوالي، في ظروف غاية في الاختلاف " (أراندت، 1993، صفحة 47)

في حين أن ستالين كان مجبرا على خلق مجتمع متشظي ومتفتت، يكون بمثابة الخلق الاصطناعي، الذي يهدف من ورائه إلى تحويل الدكتاتورية الثورية التي أرسى دعائمها لينين إلى نظام شمولي كلي، فكانت الظروف التاريخية في ألمانيا سببا مهد من خلاله النازيون لصنعهم وخلقهم لديكتاتوريتهم الخاصة.

4. الشمولية واحدية إيديولوجية:

لقد مثلت الإيديولوجيا السمة الأساسية التي ارتكزت عليها الدولة الشمولية، خاصة وأن هذه الإيديولوجيات التوتاليتارية المتكونة أساسا من النازية الألمانية والستالينية والفاشية، قد عملت على ترويج أفكار جديدة عجز العقل الحداثي على استيعاب راهنها، وذلك من خلال خلق إنسان جديد حامل لسمة رئيسية وهي الولاء والإخلاص للدولة والزعيم، والانضباط التام، والطاعة المطلقة والعمياء في الخضوع وتنفيذ الأوامر والتضحية غير المحدودة من أجل انتصار الأمة، ولقد احتلت نظرية العرق التي أرسى دعائمها هتلر موقعا فعالا وخاصا في شحن الجماهير بعصبية وما ترتب عليه فيما بعد من ممارسات خطيرة ومرعبة من تطهير وتصفيات في سبيل الإبقاء على الطبيعة القومية للأمة، مما يؤكد بأن هذه الايديولوجيات الشمولية تسعى لفرض أفكارها وغاياتها، فضلا عن ذلك فإن ما يؤكده هتلرHitler في كتابه "كفاحي" هو أن الدولة ليست وسيلة من أجل غاية، وإنما الغاية هي الحفاظ على العرق الآري، فقد جعلت هذه الأفكار كأسس وقواعد عليا للعقيدة النازية.

لقد روجت الإيديولوجية الشمولية لأفكار تجعل من الجماهير خاضعين لها، ولا يمكن الانفلات منها وخاصة التبشير لحتمية وضرورة تاريخية مفادها: وضع اليد على قوانين التاريخ التي تقود بشكل لا يمكن تحاشيه إلى النصر، وبذلك تكون قد قضت أو حذفت كليا الإنسان من التاريخ وخاصة الطابع الإنساني للتاريخ.

كما أن الحركات التوتاليتارية انبنت تحت شعار "نحن نشكل الحياة لشعوبنا ولتشريعنا"، فالإيديولوجية التوتاليتارية تعمل باحترافية من أجل بلوغ غاياتها وأهدافها، بحيث تعيش الجماهير من خلالها في دائرة من الوهم، فقدت من خلاله معنى وروح الحقيقة، وتركت نفسها للانفلات بخيالها الوحيد الذي تملكه على اعتبار أن الحقيقة

دائما معقدة وتخالف الكثير مما يتخيله، بحيث أن العقل يعيش في اللاحقيقة، فإن الإيديولوجية تأتي لترضي هذا العقل وتكيفه.

ومن جانب آخر، فإن حنة آرانت تؤكد بأن هذه الحركات الشمولية تتخذ نهجا خفيا في تبرير إيديولوجيتها، "فلقد كان النهج الذي يتبعه الحاكمان التوتاليتاريان، من أجل تحويل إيديولوجيتها إلى أسلحة يتسنى بفضلها، لأي من رعاياهما أن يفسر نفسه على الانضواء في إيقاع حركة الإرهاب، كان هنا النهج على بساطة خادعة وغير مرئية، (أراندت، 1993، صفحة 264)، كما تؤكد آرانت بأن كلا من ستالين وهتلر "مدبري إيديولوجيا من الطراز الأول". (أراندت، 1993، صفحة 265) من خلال الأفكار الإيديولوجية التي تعبر عن تفاخرهما بمواهبهما من جهة، ومن خلال التماسك المنطقي لهذه الأفكار الغامضة واللامعقولة من جهة أخرى، فهذه الأفكار تحمل في طياتها الإعدام للطبقة المتحضرة، والأعراق التي تكون غير جديرة بالحياة، ليصير لزاما إبادتها، وبذلك تكون قوة هذه الإيديولوجيات الشمولية شبيهة بـ "مجس أخطبوط عظيم القوة، وإذا يمسك بك من جميع الجهات شأن ملزمة، فتغدو عاجزا عن التخلص من قبضتها، لذا قد ينبغي لك أن تستسلم لها أو أن تهيئ نفسك لخسارة كلية". (أراندت، 1993، صفحة 265) بيد أن هذه القوة والقدرة لا يكون لها حق الظهور إلا من خلال تجسيد الأهداف الإيديولوجية العتيدة – المجتمع دون طبقات– أو عرق الأسياد، من خلال مادة أصلية وهي فتنة الجماهير، واستغلالها واستبدادها والقمع القصري في جانب حقوقها، والإبقاء على واقع الحرب من أجل ديمومة "الأمة" العرقية على اعتبار أن طبيعة السياسات الإيديولوجية هو نفسه مضمون الإيدولوجيا الواقعي، والذي يكون في الأصل عبارة عن صراع طبقي، حامل لقانون التاريخ أو صراع الأعراق باعتباره قانون الطبيعة.

وما هو غني عن البيان القول بأن الدولة الشمولية أحادية البنية، أي أنها تحمل الواحدية في كل مظاهر الحياة الإنسانية وفي كل شيء، فيمكن اعتبارها واحدية إيديولوجية مهمتها تنسيق هذه الوحدة وتوسيع مداها وعمقها، فهي تشمل كل شيء وكل ميدان بما في ذلك روح وعقل الإنسان؛ أي ليس عالمه الخارجي فقط، بل وكذلك عالمه الداخلي والباطني، هذا ما يمكّن من إحداث تناغم وانسجام بين الحزب والجهاز البوليسي وشعار الطبقية، والأممية العرقية والإنسانية والهمجية، في مقابل ذلك فهي لا تعترف بمبدأ الفصل بين السلطات، فهي بمثابة الإيديولوجية الواحدية في المبدأ والغاية وتبرير وحدة الشرعية المقدسة للعقيدة والحزب، بالإضافة إلى ذلك حكمة وقدرة القائد التوتاليتاري على جمع السلطات في يد قوية واحدة، وبتعبير أدق القبضة الضاربة للزعيم التوتاليتاري.

فالإيديولوجية الواحدية تقتل روح التعدد والانفتاح، وتحمل سيادة وهمية اليقين والمقدس، وما شابه ذلك من القيم وتصورات إيديولوجية بحتة، وبذلك تكون في الأساس تصور للكليانية الواحدية، واحدية القطيع، أو الرعاع، أو الكل المتذرر المتبعثر.

5- الدعاية الإعلامية تكتيك مؤقت:

مما لا شك فيه أن الحملة الدعائية كانت سندا أساسيا لجأت إليه الأنظمة الشمولية في تبرير إيديولوجيتها وإثبات مزاعمها التطبيقية، فكانت الحملة الدعائية في بدايتها موجهة نحو تطهير شامل وواسع، وكانت في منطلقاتها تتجه نحو الخارج أي مخاطبة الشعب، سواء كان هذا الأخير شرائح من السكان المحليين أو من البلدان المجاورة، ومن أمثلة ذلك: "خطب هتلر التي ألقاها في قيادة جيوشه أثناء الحرب نماذج عن الحملة الدعائية، التي جل ما تميزت بالمزاعم الفظيعة التي ما فتئ هتلر يكافئ بها ضيوفه في سعيه إلى اجتذابهم نحوه ونيل دعمهم" (أراندت، 1933، صفحة 80). إن الحالات العديدة التي ظهر فيها هتلر، صادف في تبرير أهداف الحركة الحقيقية، لم يتمكن الجماهير من معرفتها ما لم يكونوا معدين لها أصلا وخاصة في الخطابات الإيديولوجية التي تم تلقينها لهذه الجماهير، فالنظام التوتاليتاري يلجأ إلى الحملة الدعائية لمواجهة مواطنيه بالحجة القائلة بأن الحملة الدعائية: "**إن هي إلا تكتيك مؤقت**". (أراندت، 1933، صفحة 80). مما يجعلنا نميز بين العقيدة الإيديولوجية كتلقين والحملة الدعائية التامة في تصرف العالم الخارجي، فهاتين الصفتين والميزتين الأساسيتين هما رهن بحجم الحركات وبالضغط الخارجي على حد سواء، فكلما كانت الحركة صغيرة، ضاعفت من نشاطها في دعاية إعلامية خالصة، أما بالنسبة للضغط الخارجي، فكلما كان هذا الأخير قويا كلما تعاظم التزام القادة التوتاليتاريين في حملة دعائية نشطة.

فمن جهة النازية تمثلت دعايتها الإعلامية خصوصا بالتهديدات المباشرة ضد الأفراد والجرائم المرتكبة في حقهم، كإيحاءات غير مباشرة مثقلة بالتهديدات المتواصلة ضد كل من لا يصغون إلى تعاليمها. (أراندت، 1933، صفحة 81) وقد استتبعه جرائم وإبادات جماعية اقترفت في حق الأبرياء، في حين هددت الدعاية الإعلامية الشيوعية الناس بتفويت قطار التاريخ، وجعل أمتهم متأخرة تعجز في مسايرة العصر، ويسودها اليأس وفقدان الأمل، وتكون حياتهم فارغة لا تحمل أي معنى وفائدة، وهي بمثابة الدعاية الإعلامية المتجذرة في الحرب النفسية حين يعيش الناس في اختلال مع قوانين الطبيعة والحياة الأبدية.

ومن زاوية أخرى فإن الحملة الدعائية التوتاليتارية اتبعت منهجا خاصا بها من أجل إثبات إيديولوجيتها المتمثلة في العلمية كتقنية من تقنيات الإعلام المتجه نحو الجماهير، وبذلك تكون الحملة الدعائية التوتاليتارية حسب آرانت

علمية إيديولوجية حاملة لتقنيات تنبئية، أي تقصد بهذه الأخيرة الصورة الخاصة المتعلقة بالتسلسل القدري الذي به يعتقد الجماهير ويميلون إليها بشدة، باعتبارها قضية أولى وكبرى في المعتقد، فهذا النهج التوتاليتاري عرف فاعلية لم تُعهد من قبل، من خلال جعل العلموية التي تتسم بها الدعاية الإعلامية الجماهيرية بمثابة علامة أساسية في التداول العالمي في السياسة المعاصرة، ما يؤكد استحواذ العلم الذي تخلّق به العالم الغربي، والذي أصبح تجليا من تجليات الإيديولوجية التوتاليتارية، باعتبار العلم: "صنما معبودا قادرا على شفاء كل آلام الوجود شفاء سحريا وعلى تحويل طبيعة الإنسان". (أراندت، 1993، صفحة 86)

ولقد برز هذا الإعلان التوتاليتاري، من خلال الإفصاح عن المرامي السياسية للقادة الدكتاتوريين التوتاليتاريين والتي تميزت بشكلها النبوي، ومن أشهر الأمثلة في هذا الصدد تصريح هتلر في المجلس الإمبراطوري (Reichstag) في فيفري من العام 1939: « اليوم أيضا، أذكر لكم نبوءة: إذا نجح رجال المال اليهود ... مرة أخرى في دفع الشعوب إلى حرب عالمية ستكون النتيجة إبادة العرق اليهودي في أوربا ». (أراندت، 1993، صفحة 89) وتعد هذه العبارة بمثابة ترجمة غير توتاليتارية مفادها: نيّة هتلر في أن يقوم بالحرب وقتل اليهود الأوربيين، مما يجعل من هذه الإعلانات الحاسمة بمثابة المنهج الذي يكون بمقتضاه التنبؤ بمصير الأعداد وإبادتهم، فهو منهج من الدعاية الإعلامية التوتاليتارية يكون مجسدا حقيقة حينما تستلم الحركات زمام السلطة، بحيث يكون من العبث مناقشة ومجادلة تنبؤات القائد الديكتاتور.

وقبل أن يستلم قادة الجماهير السلطة من أجل أن يبلوروا عنف الحقيقة لصالح مزاعمهم، تتبدى حملتهم الدعائية منطبعة باحتقار جذري حيال الوقائع في حد ذاتها، فالقوة الدعائية تكمن قدرتها المتعاظمة على قطع الصلة بين الجماهير والعالم الواقعي، وذلك قبل أن تستبد الحركات التوتاليتارية بالسلطة فإنها تبني ستار من حديد، دون تفكير أي أحد بهذا الجو المعبر عن عالم مرعب لا يجرأ على مناقضته أيا كان من الأفراد، وبذلك تكون المزاعم التوتاليتارية أكثر دقة وبراعة، من خلال تمسكها وامتلاكها كل مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية التي تكون محجوبة عن عيون العامة، فهي تفلح في ذلك باعتبار أن السلطات التوتاليتارية محاطة بأجواء سرية، بحيث تكتسب بدرجة عالية وأرقى في عيون الجماهير وباعتبار أنها واقعية وتعالج شؤون اجتماعية حقيقية، يكون وجودها الفعلي محتجبا عن الناس، لأن التواجد التوتاليتاري حسب آرانت يعبر عن "جمعيات سرية قائمة في وضح النهار" . (أراندت، 1993، صفحة 123) تعمل على تنظيم الحياة بحسب معتقداتها السرية والمتوهمة، بحيث تتبدى الأشياء

مختلفة عما هي عليه. كما أنها تعتمد على استراتيجيات خفية مصحوبة بالكذب من جهة، وفرض الطاعة العمياء على أعضائها من جهة أخرى، يكون الولاء لقائد مجهول وسري.

وما يجدر ذكره أيضا عن التوهم الأكثر فاعلية في الحملات الدعائية وخاصة النازية منها، هو ابتكار هذه الأخيرة لمؤامرة يهودية عالمية باعتبارها منهاجا جديدا معاديا للسامية، فالحملة الدعائية النازية جعلت وسط شرذمة من الفرق المعادية للسامية المنافسة لها وفي مناخ مثقل بالعداء للسامية، وتبني منهجا جديدا كان مختلفا عن كل المناهج، حاملا لصور ماهرة أطلقها النازيون عن الصراع الطبقي الذي سببه جشع رجال الأعمال اليهود، وخاصة في استغلال هؤلاء لعمالهم ومخاطبتهم في فناء المصنع حاثين إياهم على الإضراب، في حين كان العنصر الجديد في الدعاية النازية الطلب من المنتسبين للحزب النازي إثبات عدم نسبتهم لليهودية، فالمسألة باتت مركز الحملة الدعائية النازية، بحيث لم يعد العداء للسامية له شأن يتبادله الناس في أرائهم، وإنما باتت تتعلق باهتمام كل فرد في وجوده الشخصي، فلن يسعى أحد أن يكون عضوا في الحزب النازي ما لم تكن شجرة نسبه منتظمة. (أراندت، 1993، صفحة 99) وبهذا عملت الحركات التوتاليتارية وخاصة منها النازية على التأسيس لماهية دور النازية المستقبلي: إذ ينبغي عليها استخدام « بروتوكولات حكماء صهيون» التي كانت بمثابة نموذج أساسي يهدف لتنظيم الجماهير الألمانية مستقبلا وذلك لتحقيق الغاية المنشودة وهي الإمبراطورية العالمية النازية.

وكذلك نشر العديد من نسخ هذه البروتوكولات في ألمانيا كدليل سياسي، كان الهدف منه بعث الوعي في صفوف الرعاع حول مخاطر السيطرة اليهودية، فالغاية الألمانية من خلال التآمر على اليهودية هو احتلال مكانة لسيادة العالم تعمل على تهيئة المجال عبر الدعاية الإعلامية لبلوغ مجتمع عرقي أوربي بامتياز، هذه الوضعية الجديدة تبرز المساواة المطلقة بين كل الألمان، ليست مساواة في الحقوق وإنما في الطبيعة، وعلى التمايز الجذري بين كل الشعوب الأخرى.

وفي ملخص هذه الدعاية الإعلامية كإيديولوجية لتبرير العقيدة الشمولية، ترسي بذلك عالما متوهما يأوي الجماهير التائهة المضحية بأرواحها وحياتها من أجل انتسابها للحركة التوتاليتارية.

6- العنف والإرهاب المنظم جوهر العزلة والتفتت:

لقد عملت الحركات التوتاليتارية على الاستحواذ والسيطرة على جميع مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية، بكل أساليبها ووسائلها على قمع جميع الحريات الفردية، فكانت هذه الحركات حاملة لرؤية مأساوية وكابوس حقيقي شبه

بتدخل الأخ الأكبر في كل صغيرة وكبيرة في الحياة، فالأنظمة الشمولية عملت على زرع الوعي وتدمير جميع المؤسسات الوسيطة وإجبار الأفراد على الشتات والعزلة والتفتت، أي أن الأفراد يمثلون ضحايا الأعمال البوليسية التعسفية، وهذه التصرفات خارجة عن حكم القانون، بحيث يصبح النظام بديلا عن القانون هو الهدف المنشود؛ إن الحرمان من أي مظهر من مظاهر اليهودية كما تؤكده حنة آرانت ميزة الأنظمة الشمولية "لذلك تقترح بأن الأهم من تمجيد حقوق الناس في ظل دولة قائمة بصورة قانونية هو الكفاح لإنقاذ الناس من أن يكونوا شواذا قانونيا (Legal Anomalies) وهذا إلى جانب الكفاح ضد استخدام القوة (السلطة) التعسفية ببراعة (ليشته، 2009، صفحة 369) ". فالحرمان حسبها يعد إهانة لا توصف، لأن فقدان الحقوق الإنسانية يشبه شخصا بلا دولة ينتمي إليها، وبذلك يساوي فقدان الشرعية أي فقدان لكل الحقوق، وإذ كانت الشرعية جوهر الأنظمة غير الشمولية والاستبدادية" وغياب القوانين جوهر الاستبداد، فإن الإرهاب أحرى ما يكون جوهر السيطرة التوتاليتارية". (أراندت، 1993، صفحة 251)

يهدف هذا الإرهاب التوتاليتاري إلى تحقيق قانون الحركة، فغايته الأساسية هي جعل قوة الطبيعة أو التاريخ تنتصر على الجنس البشري برمّته، إذ يظل الفعل البشري العفوي غير قادر على مجابهة ومقاومة هذه القوة، فيظل الناس في موضع الثبات، وهذا ما يقوم به الإرهاب من أجل تحرير قوى الطبيعة والتاريخ، ومن خلال هذه الحركة يتسنى لها تعيين الأعداء من وسط الجنس البشري، الذين يصح فيهم إطلاق العنان للإرهاب لأن هذا الأخير حسب الأنظمة التوتاليتارية هو الشرعية، إذ ما صار القانون قانونا لحركة قوة فوق بشريته. ولما كانت غاية هذا الإرهاب الكلي "هو إنتاج جيش بشري في حد ذاته، فمن شأنه إلغاء الفرد لصالح النوع فيضحي بالأجزاء في سبيل صالح الكل" (أراندت، 1993، صفحة 252)

إذن، الإرهاب التوتاليتاري بمثابة الرابط الحديدي البديل لمحرمات القانون ووسائل التواصل بين البشر، بحيث أن إزالة حوائل القوانين بين الناس –شأن ما يفعله الاستبداد– يعادل إزاحة وإلغاء الحريات البشرية والقضاء على الحرية من حيث كونها واقعا سياسيا حيا، إذ أن المدى المحفوظ بين البشر على ما حددته القوانين إن هو إلا مدى الحرية الحيوي". (أراندت، 1993، صفحة 253) وبذلك يكون الإرهاب الكلي قد عمل على استئصال حب الحرية من أفئدة الناس.

ومن زاوية أخرى فإن هذا الإرهاب جوهر للنظام التوتاليتاري يبحث عن الوسائل لتسهيل حركة قوى الطبيعة والتاريخ والتي تسير وفق قانون خاص بها، ووفق ديناميكية هائلة تتجاوز قدرة النشاط البشري وإرادته؛ وبحكم كون الإرهاب خادما مخلصا ومطيعا للحركة الطبيعية والتاريخية فإنه يسعى جاهدا إلى القضاء على الحرية والتعدد وقضاء الإيديولوجية التوتاليتارية على الأفراد غير الجديرين بالحياة. فما نؤكده في هذا السياق هو أن الجماعات

الإنسانية كانت تعيش تحت وطأة العجز والعزلة، من خلال ما فرضته الحركات التوتاليتارية من نموذج جوهري قائم على الإرهاب، ومبدأ عملها المنطقي القائم على الفكر الإيديولوجي، وهذا كان أمرا جديدا لم يسبق معرفته في أشكال السيطرة السياسية.

بالإضافة إلى كل الأفكار المتعلقة بالإرهاب المنظم، فإن الحركات التوتاليتارية تمجد العنف وتعتبره وسيلة لتوطيد القانون والنظام، فالاستعانة بالإرهاب والعنف من أجل تبرير إيديولوجية خفية تجعل من الدمار والخلق وجهان متلازمان لصيرورة طبيعية واحدة، مما يجعل من العنف يبدو طبيعيا كعنصر تقدم للحالة الاجتماعية للبشرية.

فيكون هذا العنف حلا وحيدا في إخفاء حاملي السمات المدانة العنصرية كشيء يختلف من العرق ليست هي حقيقة من حقائق الحياة، وإنما هي إيديولوجية تسير الأفعال المقصودة من أجل تبرير العلمية التي تدعي بها. (أراندت، 1992، صفحة 68) فقد لجأت الحركات التوتاليتارية إلى أسلوب العنف والإرهاب لجوءا تاما لإعطاء الحركة طابع الديمومة، وبهذا الأسلوب تسعى الحركات التوتاليتارية لفتح الأرض ككل وذلك بفضل الإرهاب ودائرته الحديدية، وبذلك يكون الجسم السياسي للتوتاليتارية في جوهره إرهابا، يدخل من خلاله مبدءا جديدا في الشؤون العامة يتجاوز إرادة الأفراد البشرية في الفعل ويعمل على تسريع قانون الحركة الطبيعية والتاريخية الذي يعمل الإرهاب بحسبه؛ ومن المؤكد بأن عدم قدرة الأفراد على الفعل وغياب الحرية، قد كانت بمثابة عزلة وعجز وانقطاع الصلات السياسية بين الناس، كخاصية من خصائصه النظام الاستبدادي على الدوام، أي عدم ترك أي مجال لأية حياة خاصة، وهذا ما يفرضه الإرهاب الكلي.

والغاية الخفية من هذه الأعمال الإرهابية والعنيفة هو التمهيد لطوباوية توتاليتارية تسعى من أجل السيطرة على العالم، وذلك من خلال "قيام دولة بوليسية تمارس إرهابا خفيا هدفه أن يسود في الشارع شعار"القانون والنظام". أما ما تراه اليوم فعبارة عن رد فعل بوليسي، وحشي بما فيه الكفاية وبارز للغاية لكنه لا يماثل ما نتوقعه بأي حال من الأحوال" (أراندت، 1992، صفحة 70)

وما يؤكد لنا السيطرة العنيفة للحركات التوتاليتارية على جميع مظاهر الحياة، هو الدور الأساسي الذي تلعبه الشرطة السرية الخفية، وحسب حنة آرانت هذه الشرطة هي الأفضل تنظيما والأكثر فاعلية إذ إنها بمثابة المنفذ الحق للحكم، كما تلعب دورا أساسيا وخاصا من أجل تطبيق وفرض كل الإيديولوجيات الشمولية والسيطرة على كل مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية، دون أن يبقى للإنسانية معنى في الحياة، فهدفها هو السيطرة الكلية وبالتالي

"صناعة نوع بشري يشبه الأنواع الحيوانية الأخرى والتي تقضي حريته الوحيدة في الحفاظ على نوعه". (أراندت، 1993، صفحة 206)، وقد سعت السيطرة التوتاليتارية إلى تحقيق هذه الغاية من خلال طريقتين اثنتين في آن واحد معا وذلك من خلال: الطريقة الأولى: وهي إعداد النخبة إعدادا إيديولوجيا، والطريقة الثانية: من خلال الإرهاب في المعسكرات؛ وعلى هذا الأساس فإن الفضاعات التي من أجل ارتكابها –دون رحمة– تستخدم تشكيلات النخبة تصير بالإجمال التطبيق العملي للتلقين الإيديولوجي التام منضدة التجربة، بحيث ينبغي لعضو تشكيلية النخبة أن يثبت جدارته، في حين يقتضي بمشهد المعتقلات الرهيب أن يوفر الإثبات والتجسيد النظري للإيديولوجية المعتمدة. (أراندت، 1993، صفحة 207)

إن الإبادة الجماعية للناس في معسكرات الاعتقال، وإذلال الكائنات البشرية، كان يسعى إلى تحويل الشخصية البشرية إلى محض شيء يسهل امتهانه، وبذلك تكون معسكرات الموت والإرهاب "ليست المجتمع التوتاليتاري الأكثر تحقيقا Société La Plus Totalitaire Encore Réalisée، بل إنها المثال الاجتماعي النموذجي عن السيطرة الكلية بعامة". (أراندت، 1993، صفحة 207). مما يبين لنا من زاوية هذه الأحداث الفظيعة الحاملة لأسلوب عنفي مريع التأكيد على أن معسكرات الاعتقال هي من أهم المؤسسات في النظام التوتاليتاري، الذي أحدث قوة رهيبة ما لبثت تفصل عالم الأموات–الأحياء عن عالم الأحياء–، عالم نجا منه الأفراد من المعسكرات ومن التعذيب والمعاناة، فالفظاعة الحقيقية الماثلة في معسكرات الاعتقال والإبادة، إنما تتجلى في قطع السجناء عن عالم الأحياء بأوضح مما لو كانوا أمواتا، حتى ولو صادف أن نجوا منها فيمكن أن يكون الموت نتيجة التعذيب المتواصل وحاصل الحرمان من الغذاء، بمثل ما يفضي إليه الموت الناجم عن تصفية الفائض من الطاقة البشرية، "وقد عنون دافيد روسيل السرد الذي صاغه في وصف إقامته في معسكر اعتقال ألماني "أيام موتنا". (أراندت، 1993، صفحة 215)

والحال أن كل شيء يحدث في الواقع يكون مسار الموت مستديما وأن يفوض حال يكون فيها الموت والحياة مفرغين من معناهما على حد سواء، ومن زاوية أخرى لا يمكن مقارنة أي شيء بالحياة في معسكرات الموت، على اعتبار أن فضاعتها لا يمكن أن نعيها وعيا كاملا بمخيلاتنا بسبب أنها تقوم خارج الحياة والموت، ولا يقوى أي مسرد الإحاطة بها إحاطة تامة، لأن وضع السجناء في عالم الأحياء، حيث لا يجدر بأحد أن يعلم إذا كانوا أحياء أم أمواتا، هو ما ينيط بهم أمرا ألا يكونوا قد ولدوا على الإطلاق، فمن شأن كل المقارنات أن تولد الالتباس والغموض وتحول الانتباه عما هو أساسي، إذن فالإرهاب التوتاليتاري حاول قتل كل ما هو متعلق بالإرادة الاجتماعية والسياسية، كما أشرت سابقا بأن يعجز الناس ويعزلهم عن المشاركة في الحياة مع الآخرين، وبتعبير

أدق، العزلة والعجز أي عدم القدرة الأساسية والمطلقة على الفعل هي من خصائص الأنظمة الاستبدادية على الدوام، بحيث تكون هناك هوة سياسية بين الناس وما ندعوه بالعزلة في الدائرة السياسية تسميه حنة آرانت بـالتقفّر في دائرة العلاقات البشرية، وهو الاستحالة على الفعل وعدم مشاركة الآخرين في العمل؛ فهذا التقفّر يمس الحياة البشرية في مجموعها، لذا فإن النظام التوتاليتاري شأن كل الأنظمة الاستبدادية، لا يسعه أن يكون قائما بالتأكيد دون أن يدمر مجال الحياة العامة، أي دون أن يدمر طاقات الناس السياسية، فالسيطرة التوتاليتارية لا تكتفي بهذه العزلة فقط، بل تسعى إلى القضاء على الحياة الخاصة أيضا، فإذا تقوم هذه السلطة التوتاليتارية على أساس التقفر، لاختبار عدم الانتماء الأقصى إلى العالم، وهي أشد اختبارات الإنسان يأسا وجذرية. ((أراندت، 1993، صفحة 271)

7-حنة آرانت في عيون النقد:

لعل النقد الفلسفي لهذا الطرح الفكري الذي قدمته حنة آرانت في تفكيكها للدولة الكليانية ومقوماتها الرئيسية التي تأسست من خلالها، بات من الضروري مهمة جوهرية لمسائلة هذا الجهد الفكري، والمنطلق في ذلك التأكيد بأن محاولة قراءة كتاب أسس التوتاليتارية بوصفه تحليلا ثريا بالمعلومات الأنطولوجية لواقع سياسي مخيف وخطير في الوقت ذاته، زعزع المكانة الإنسانية بطريقة غير مسبوقة تماما، فرغم لجوء آرانت إلى مفاهيم تبدو شائعة الاستعمال في تحليل ظاهرة التوتاليتارية مثل: الطبقية، والعنف، والسلطة، والسيادة، والدولة، وحتى الرأسمالية وربطها بالعنصرية والإمبريالية والبيروقراطية، فهي تسعى من وراء ذلك إلى التنقيب وكشف الستار عن جذور التوتاليتارية، لتأكيد الهجوم العنيف على التعددية وانتشار رهيب للعزلة، فنكون أمام نمط سياسي جديد تأثث انطلاقا من شعور الإنسان باليأس والقلق لم يفهم بصورة واضحة.

في مقابل ذلك، من الممكن أن ننطلق في نقدنا لهذا المنجز الفكري من حقيقة الكليانية التي أرجعتها حنة آرانت إلى موسوليني، هنا نلاحظ عدم تبريرها لاختيارها لهذا المفهوم دون سواه، انطلاقا من الكليانية باعتبارها تجلٍ صريح لحكم ترهيبي في طبيعته وأيديولوجي في مبادئه، يمكن القول مع بعض النقاد، -إن صح التعبير- ممن مارسوا النقد على هذه الأفكار، إن الظروف التاريخية كانت مهيأة لتأليف حنة آرانت كتابها "أسس التوتاليتارية"، بحيث أن الظاهرة الكليانية كانت محل درس قدمته الجمعية الفلسفية الأمريكية في ملتقى سنة 1940، هنا نتجه بالنقد إلى آرانت في مسألة جوهرية إذ لم تستطع تذليل الصعوبات خاصة فيما تعلق بظاهرة الشمولية أو الكليانية من حيث التعريف بالمفهوم وعدم تبرير اختيارها، رغم تخصيص فصول في كتابها ولم تقنع بذلك بعض النقاد، كما

أن المتأني في قراءة هذا المؤلف يكتشف عدم تقديم حنة آرانت لمقارنة وإبراز نقاط الاختلاف بين النازية والستالينية، دون ذكر أعلام وأسماء كان لهم الوقع في دراسة الكليانية، ما عدا ذكرها في البيبليوغرافيا، وهذا ما أدى بآرانت نحو تعديل وتصويب بعض المواضيع في الطبعة الثانية والثالثة، وهناك فرق بين النص الإنجليزي والنص الألماني للطبعة الأولى.

إن الناظر في المنجز الفكري لحنة آرانت تستوقفه لحظات أنجزت فيها هذه المفكرة في فترة ما بين 1941/ 1970 جهدا فكريا أحيانا نجده يقترب من التاريخ، وأحيانا أخرى يمكن تصنيفه ضمن علم الاجتماع السياسي، وكذا الصحافة السياسية مثل: كتاب أسس التوتاليتارية 1951، وآيخمان في القدس 1963، وأعمال أخرى تصنف ضمن علم السياسة (الحرب، العنف، السلطة، الحرية، العصيان المدني)، ويرتبط بميادين ومواضيع عينية تاريخه مثل قضايا الأقليات والحقوق المدنية، الحركات الطلابية، حرب فيتنام، يمكن أن نلملم هذا الجهد الفكري في جملة طريفة "محبة العالم في تنوعه".

رغم الانتقادات الموجهة لهذه المفكرة، محاولة منا مساءلة فكرها ووضعه تحت مجهر النقد، فتبرز لنا راهنية النص الآرانتي من خلاله تم رصد مظاهر الجدة في فكرها السياسي، باعتباره مفيدا لمن لم يستطع بعد ولوج عتبة الحداثة السياسية، فالمجازفة بمحاورة فكر آرانت محاولة للإنصات لدرسها قبل كل شيء، والذي كان من أجود الدروس التي جاء بها الفكر السياسي المعاصر في العالم الغربي.

8. خاتمة

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذه المقاربة التي قدمتها لنا صاحبة "ما السياسة ؟"، أن الأنظمة التوتاليتارية قد مارست إلزاما وإكراها، أثبت هوية الإنسان خارج كل علاقة مع الآخرين، وإرهابا دمر كل مدى بين الناس، ومنه يبدو النظام التوتاليتاري قد اكتشف وسيلة لوضع الصحراء نفسها قيد الحركة، وقد أطلق العنان لعاصفة رملية يكون بمقدورها وبوسعها أن تغطي المعمورة برمالها من أقصاها إلى أقصاها. وكما ذكرت سابقا، فإن التحليل الآرانتي للأنظمة التوتاليتارية الشمولية قد كان معبرا عن حقيقة هذه الأنظمة وما تحمله من إيديولوجيات خفية تعبر عن نفسها في شكل دعاية إعلامية وعنف منظم، وهذا ما نلخصه في مجاز الصحراء والواحة، لكي تعبر لنا آرانت عن حرمان الإنسان من العالم، على اعتبار أن مجاز الصحراء هو نموذج النظام الشمولي، الذي يحاول بسط سلطانه وهيمنته على المجال الخاص باسم حماية المجال العام من أي اعتداء خارجي أو عصيان داخلي، وتوفير

الأمن للجميع وفرض النظام على الكل، فهو تبرير للعزلة من حيث هي انقطاع تام وكلي عن كل علاقة مع الآخر، فيتحول خطرها إلى سأم وكآبة، وإقصاء لكل ملكة تفكير وفعل؛ بينما يكون مجاز الواحة نموذجا للنظام الديمقراطي أو الحكم الراشد الذي تبرز فيه مظاهر الحياة الإنسانية من تعدد وتنوع واختلاف وحرية ومساواة وتجسيد الفعل لمعناه السياسي، فإن خطر صحراء الأنظمة التوتاليتارية يكمن في نزع الإنسانية الكلي عن الإنسان، هكذا حاولت الأنظمة الشمولية حسبها العزف على أوتار الديمقراطية وما تحمله من شعارات تعبر عن الحرية والعدالة والمساواة، وحماية الأمن والاستقرار وتطبيق القانون على الكل وهي تحمل في طياتها شعارات إيديولوجية خفية الهدف منها إرساء وفرض نظامها التسلطي القائم في الأساس على الدعاية الإعلامية والعنف المنظم.

فتكون الصحراء التوتاليتارية، وبعواصف رمالها الكاسحة تهديدا مؤكدا على مجالنا السياسي، أي مجال الفعل الإنساني وتواجده مع الآخرين، هذه العاصفة الحاملة رياح الخوف والعجز كمبدأين مناقضين للسياسة، من شأنهما أن يدفعا الناس إلى وضع منافٍ لكل عمل سياسي، وكذلك تتبدى هذه الصحراء القاحلة في موجة التقفر المدمر للجماعات البشرية. وكرافد عن هذه الأفكار تكون الأزمة التي عرفتها الأزمنة الحديثة بمثابة التأكيد على نموذج الأنظمة الجديد كليا، والذي بات حسب حنة آرانت يهدد كل المجالات السياسية والاجتماعية وبالخصوص المجال السياسي –مجال الفعل والحرية–، وقد ظهر جليا من خلال دمج الأنظمة التوتاليتارية بالنظام الديمقراطي لإضفاء شرعية لحكمها، فمنذ العقد الأخير من القرن الماضي سارعت هذه الأنظمة في العزف على أوتار الديمقراطية من أجل إرضاء القوى الإمبريالية، وتلميع الصورة الخارجية وإخفاء الممارسات الداخلية التي تحكمها إيديولوجية القمع والسيطرة على جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية.

9-قائمة المصادر و المراجع:

-Hannah Arendt , (1972) , La crise de la culture, Callimard, paris.

-Hannah Arendt. (1961et 1983) ,condition de L'homme Moderne , ed Calamann, Lévy.

-بيترنس بول، رتشرد بيللامي، 2009، الفكر السياسي في القرن العشرين، المركز العربي للترجمة، القاهرة.

-جلال الدين سعيد، 2004، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب، تونس.

-جون ليشته، 2009، خمسون مفكرا أ سياسيا معاصر؛ من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

-حنة آردنت، 1993، أسس التوتاليتارية، دار الساقي، بيروت، لبنان.

-حنه أرانددت،1992، في العنف، دار الساقي، بيروت، لبنان.

-صلاح علي نيوف، د.سنة، مدخل الى الفكر السياسي الغربي، الأكاديمية العربية في الدنمارك.